الهاشمي يبحث الأوضاع الخدمية والصحية في مدينة حلبجة

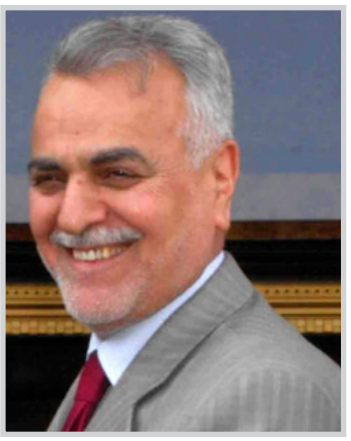

بغداد/ المدى
استقبل نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، في مقر إقامته في إقليم كردستان، قائممقام قضاء حلبجة فؤاد صالح رضا وعضو مجلس محافظة السليمانية المسؤول عن تنمية قضاء حلبجة حسن عبد الله مصطفى في إطار زيارته الحالية للإقليم.
وجاء في بيان تلقت المدى نسخة منه ان نائب رئيس الجمهورية ناقش مع قائممقام القضاء الأوضاع الخدمية والصحية وأعمال الأعمار والخطط والمشاريع التي تنفذ في المدينة، واوضح الهاشمي ان هنالك سعياً إلى إكمال المتعلقات الخاصة بمشروع جمعية ضحايا القصف الكيماوي بعد أن تم اختيار المخطط الهندسي النهائي للمشروع، مؤكداً اشرافه شخصيا على وضع حجر الأساس له في المستقبل القريب.
وشدد على ضرورة مفاتحة مبعوث الأمم المتحدة في العراق ستيفان ديمستورا بشان مدينة حلبجة والاوضاع التي تعرضت لها اثر قصفها بالأسلحة الكيمياوية، إبان الحرب العراقية الإيرانية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي.
وأكد نائب رئيس الجمهورية أهمية فتح آفاق عالمية امام المدينة لاغراض التوأمة والتنسيق والتعاون مع مدن عالمية تعرضت هي الأخرى الى اسلحة الدمار الشامل ومنها مدينتا هيروشيما وناجازاكي، مؤكداً ضرورة تفعيل عدد من مشاريع التنمية الضرورية لتحسين الخدمات في قضاء حلبجة.

دعا الى مقاضاة الشركات التي زودت نظام صدام بالاسلحة الكيمياوية

بارزاني يستقبل وزير الخارجية البريطاني ويبحث العلاقات بين الطرفين

اربيل/ وكالات
إستقبل مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان في صلاح الدين وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند والوفد المرافق له. وجرى خلال الاجتماع الذي حضره نائب رئيس إقليم كردستان كوسرت رسول علي ونيجيرفان بارزاني رئيس حكومة الإقليم وعمر فتاح نائب رئيس الوزراء ومسرور بارزاني عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بحث الوضع في العراق عامة والعلاقات بين إقليم كردستان والحكومة البريطانية.
وقال رئيس الاقليم خلال مؤتمر صحفي مشترك إن هذه الزيارة علامة على تمتين أواصر التعاون بيننا وإهتمام بريطانيا بالوضع العراقي وإقليم كردستان، ومن جانبه عبر وزير الخارجية البريطاني عن شكره للرئيس بارزاني وقال أنا هنا كصديق لكردستان ووصف إقليم كردستان بالجزء المهم من العراق وأضاف أننا نرى آفاق الإستقرار للعراق عامة من هنا ونعتقد ان الفرصة قد سنحت لتؤدي القيادة السياسية الكردستانية دورها في تطوير العملية السياسية وإنعاش الإقتصاد في العراق عامة.
وأضاف اننا بحثنا الدور المهم الذي يمكن لإقليم كردستان ان يلعبه في المسائل السياسية والإقتصادية في العراق واهمية الصوت الكردي في إتخاذ القرار السياسي المهم في العراق خلال الأشهر المقبلة، وردا على سؤال حول دور بريطانيا في منع تركيا من التوغل في إقليم كردستان قال الوزير البريطاني إن إستخدام العنف لا يشكل حلا لأي مشكلة بل ينبغي أن تكون هناك جسور للتفاهم.
وفيما يتعلق بالوضع العراقي أشار وزير الخارجية البريطاني الى ما يشهده العراق من تقدم على الصعيد الأمني وعبر عن دعم بلاده لحق الحكومة العراقية في إتخاذ اي خطوة لإحلال الاستقرار.
وردا على سؤال حول إمكانية مساهمة إقليم كردستان في عملية فرض القانون في العراق أبدى الرئيس بارزاني التأييد لجهود رئيس الحكومة الاتحادية لفرض القانون وهيبة الدولة وقال (نحن ندعم ونؤيد جهود دولة رئيس الوزراء الأخ نوري المالكي لفرض القانون وهيبة الدولة).
وحول الموقف الكردي من تطبيق المادة مئة وأربعين جدد الرئيس بارزاني تأكيده على ضرورة تطبيق المادة كما وردت في الدستور مشيرا الى المساعدة الفنية التي تقدمها الأمم المتحدة في هذا المجال.
وبخصوص الأنباء التي تتحدث عن عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في مدينة اربيل قال الرئيس بارزاني إننا نفتخر بان تكون ابواب اربيل مشرعة دوما أمام اي خطوة من هذا القبيل وأوضح بأنه ليس هناك شيء محدد غير ان اربيل مستعدة في أي وقت كان لاحتضان مثل هذه المؤتمرات أو أي خطوة اخرى من هذا النوع.
واوضح الوزير البريطاني في ختام المؤتمر الصحفي إن الأجواء المستقرة في إقليم كوردستان تمهد الأرضية لقيام الشركات البريطانية بالإستثمار في الإقليم وعبر عن الإستعداد للمشاركة في إنعاش الإقتصاد في الإقليم. من جهة اخرى جدد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني الأربعاء أثناء لقائه وفدا من إدارة ووجهاء مدينة حلبجة الكردية التي تعرضت الى قصف كيماوي في عهد صدام، "السعي لجر جميع الشركات التي قدمت مواد أو تكنولوجيا لبناء ترسانة النظام السابق من الأسلحة الكيماوية إلى المحاكم". وقال "لن نترك هذه الشركات حتى لو ذهبنا الى نهاية العالم"، على حد تعبيره.
وأشار إلى أنه وجه إدارات الحكومة الإقليمية لتنفيذ العديد من المشاريع السكنية والعمرانية في مدينة حلبجة، "برغم أن كل قصور العالم لا تساوي قطرة دم واحدة لضحايا هذه الجريمة المروعة، ولكننا سنسعى الى تحسين أحوال سكانها قدر الإمكانات المتوفرة لدينا، واضاف ان ما ننعم به اليوم هو ثمرة لما قدمه أبناء هذه المدينة من تضحيات جسام على طريق نيل الحرية لشعبنا، فنحن نعتبر تضحيات حلبجة مفتاحا لحل القضية الكردية" في العراق.
ويذكر أن منظمات كردية غير حكومية حاولت مقاضاة شركات أجنبية زودت النظام البعثي السابق بتقنيات صنع الأسلحة الكيماوية ونجحت في تقديم صاحب شركة هولندية الى المحكمة جراء تعاونه في هذا المجال. وتسعى القيادة الكردية بعد صدور قرار البرلمان العراقي مؤخراالذي اعتبر الأنفال جريمة إبادة بشرية، إلى حشد الدعم الدولي لمقاضاة الشركات التي ساعدت النظام السابق في بناء ترسانة أسلحته الكيماوية.

برلمان الاقليم يناقش اسئلة الاعضاء حول الميزانية

وزير المالية في حكومة الاقليم يعلن عن إنشاء صندوق للإسكان بتوصية من البرلمان

اربيل / المدى
عقد المجلس الوطني لكردستان - صباح يوم ٢٣/٤/ ٢٠٠٨ جلسته الـ(١١) من الدورة الانتخابية الثانية برئاسة عدنان المفتي رئيس المجلس الوطني الكردستاني وحضور الدكتور كمال كركوكي نائب رئيس المجلس وفرست أحمد سكرتير المجلس.
تضمن برنامج عمل الجلسة التي حضرها وزير المالية ووزير الاقليم للشؤون المالية ووزير التخطيط بطلب من البرلمان وزير الاقليم لشؤون البرلمان، استكمال عرض ومناقشة مشروع قانون موازنة إقليم كردستان لعام ٢٠٠٨.
وفي بداية الجلسة رحب رئيس البرلمان بوزراء حكومة الاقليم وبدأت الجلسة بمداخلة الاعضاء وعرض اسئلتهم وملاحظاتهم حول تقرير وزارة المالية، حيث طالبت كويستان محمد رئيسة الكتلة الخضراء بتأجيل المناقشة حول بنود مشروع قانون الموازنة والاكتفاء بطرح الاسئلة والاستماع الى الردود حولها من قبل الوزراء المعنيين بغية الاطلاع على تقرير وزارة المالية و اجراء البحث والمناقشات بين الأعضاء واللجان على التقرير بشكل اوسع و ايجاد فرصة لصياغة مشروع قانون موازنة الاقليم لهذا العام على ضوء مقترحات الاعضاء واللجان البرلمانية، وأيد الاعضاء هذا الاقتراح و طالبوا بالاستمرار في المناقشة حول ما جاء في التقرير وتأجيل مناقشة مشروع القانون الى موعد محدد، كما ايدت اللجنة المالية والاقتصادية للبرلمان هذا المقترح. و أشار الأعضاء الى نقاط عديدة، حيث طالب الأعضاء بتخصيص ميزانية لفتح صندوق الإسكان كما هو الحال في بغداد لدعم المواطنين ومساعدتهم في ايجاد السكن لهم، كما طالبوا بتشكيل لجنة لمواجهة مشكلة الجفاف، وطالب الاعضاء بحسم مشكلة الوضع الاداري لمدينة كويه التابعة لمحافظة اربيل اداريا في حال انها تتبع السليمانية من حيث مصدر الميزانية المالية.
في جزء آخر من مداخلات الاعضاء طالب البعض بعدم الخلط بين الفساد ومسألة الميزانية لانهما موضوعان مختلفان ولا يمكن الحديث حول الفساد والميزانية في آن واحد.
كما طالب الاعضاء بالبحث حول مشروع الخطة الرئيسة لمدينة اربيل، حيث أن هذه الخطة ستتسبب بمحو اكثر من ١٨٢ الف دونم من الاراضي الزراعية في حال ان حكومة الاقليم قد اعلنت انها تهتم بالقطاع الزراعي، واشار البعض الى زيادة مبالغ الرسومات المالية وعدم تخصيص ميزانية البيشمركه ضمن تخصيصات الوزراة في مشروع قانون موازنة الاقليم لعام ٢٠٠٨ واختلاف سعر الوقود بين الاقليم وبغداد وغلاء السوق وعدم الاهتمام بالقطاع التربوي والمعالم التاريخية للإقليم ومنها قلعة هولير. كما اعرب بعض من الأعضاء عن شكهم في حقيقة بعض الأرقام الواردة في تقرير وزير المالية وطالبوا باعداد خطة مدروسة لمكافحة البطالة وتخصيص ميزانية خاصة للمناطق المنكوبة بسبب عمليات الانفال والقصف الكيمياوي.
وتساءل البعض حول اهداف الحكومة ضمن سياستها المالية لعام ٢٠٠٧ و عن وجود خطط قصيرة وبعيدة المدى لكيفية الاستفادة من ميزانية هذا العام ولماذا يتم تخصيص المال للمشاريع نفسها في سنتين متتاليتين.
بعدها طلب رئيس البرلمان من سركيس اغا جان وزير المالية ان يقدم توضيحاته حول اسئلة الاعضاء، حيث قال الوزير: "الميزانية العامة تشمل نفقات المشاريع التشغيلية و نفقات المشاريع الاستثمارية ويتم ادراجها ضمن جدول محدود بالقطاعات وابواب الميزانية، اما حول موضوع الحساب الختامي للسنة الماضية فيتم اعداده وتقديمه من قبل وزارة المالية وسيقدم الى مجلس الوزراء ومن المقرر ان تبحثه الحكومة في الشهر القادم ومن ثم يتم رفعه الى البرلمان في شهر حزيران". واضاف: "وزارة المالية سوف تخصص ميزانية خاصة لصندوق السكن وسوف يصدر به قرار نسير عليه". واشار الوزير الى ان وزارة المالية هي التي تحدد الميزانية التشغيلية ووزارة التخطيط تحدد الميزانية الاستثمارية والتي شهدت ارتفاعا كبيرا بنسبة ٦٠٠٪ بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وفي المقابل ارتفعت نسبة الميزانية التشغيلية في عام ٢٠٠٨ الى مليار و٨ ملايين دولار اي بنسبة ٢٠٠٪. كما اوضح وزير المالية ان نسبة الزيادة في الواردات هي ١١,١٪ مع انخفاض نسبة المصروفات بـ(٢,٨٪) وهذه اشارة ايجابية لتنمية الاقليم في مجال الاقتصاد مع ان الاقليم كان لديه عجز مالي في ٢٠٠٧.
واوضح الوزير ان الاقليم يشارك الحكومة المركزية في الواردات ولهذا لايمكن عدم ارسال وارداتنا الى الحكومة المركزية لأننا نشاركهم في الواردات العامة وليس واردات النفط فقط.
اما وزير التخطيط عثمان شواني فقد اشار الى بعض المسائل منها ضرورة حفظ التوازن بين القطاع والمناطق لأن جميع مناطق الاقليم قد واجهت الدمار ولهذا لايمكن الاهتمام ببعض المناطق واهمال مناطق اخرى.
واضاف ان الزراعة تحتاج الى ثروة الماء ولهذا السبب خصصنا من ميزانية هذا العام ٦١ مشروعا في مجال تنمية الري. واشار الوزير الى سبب عدم تخصيص ميزانية كبيرة لسلفة العقار مثلما تخصصها الحكومة المركزية وقال: "هناك في بغداد لا تصرف ميزانية الوزارات الا بنسبة قليلة منها بسبب سوء الاوضاع الامنية، ولكننا نتمتع بوضع آمن في الاقليم وقد تمكنا من صرف ميزانيتنا بل وكان لدينا عجز مالي". وفي نهاية الجلسة وبمناسبة حلول ذكرى قصف مدينة قلعة دزه من قبل النظام السابق والذي تسبب بقتل عشرات الطلاب والمواطنين الابرياء، اشاد رئيس البرلمان بدور مدينة قلعة دزه النضالي والمقاوم ضد السياسات الخاطئة للنظام البعثي.

وزير كهرباء كردستان يدعو لضمان حصة الاقليم الوطنية

اربيل/ KRG
استقبل هوشيار سيويلي وزير الكهرباء في حكومة اقليم كردستان في اربيل وفدا من مكتب اعمار العراق ضم المدير التنفيذي للمكتب والمستشار الاقدم فيه واستعرض واياهم اوضاع الكهرباء في اقليم كردستان والمشاريع التي تنفذها الوزارة لمواجهة النقص الحاد الذي يعاني منه الاقليم في توفير الطاقة الكهربائية واشار الوزير الى المعوقات القائمة في التعاون بين وزارته والوزارة الفدرالية في مجال تأمين حصة محافظتي اربيل والسليمانية من الطاقة الكهربائية ودعا وفد مكتب اعمار العراق الى الضغط على وزارة الكهرباء لتوفير حصة الاقليم من الكهرباء الوطنية وفق النسب المتفق عليها بين الجانبين.

إختتام أعمال مؤتمر الأمراض النفسية في أربيل

اربيل: PUKmedia
بحضور وزير الصحة في الحكومة الاتحادية، انهى مؤتمر الامراض النفسية المنعقد في مدينة اربيل اعماله الخميس..
وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في ختام المؤتمر قال وزير صحة الاقليم زريان عثمان ان المؤتمر يستهدف تطوير النظام الصحي وخاصة الصحة النفسية، وقال: ان توصيات المؤتمر سوف تؤخذ بنظر الاعتبار وتصاغ على شكل مشروع تعمل به وزارتا الصحة العراقية وصحة الاقليم.
وقال وزير الصحة في الحكومة الاتحادية الدكتور صالح الحسناوي: هناك احصائية بسيطة تحتاج الى تطوير واستحداث وشملت احدى توصيات هذا المؤتمر هذا الجانب المهم في عملية تشخيص المرضى المصابين بالامراض النفسية في العراق. كما اكد على التأثيرات السلبية التي تركتها الاحداث على الفرد العراقي نفسياً.
واوضح وزير الصحة في اقليم كردستان ليست هناك إحصائية دقيقة حول عدد المرضى المصابين بالامراض النفسية في اقليم كردستان، وهناك عدة أسباب أذكر على سبيل المثال ان المجتمع عاجز عن ذكر امراضهم النفسية ويعتبرون كل حالة نفسية جنونا ونحن سوف نرفع شعار (ليست كل حالة نفسية جنونا) وكما هو متبع في كل بلدان العام هناك تشخيص وهناك علاج.
وحول توصيات المؤتمر قال زريان عثمان: سوف تشكل لجنة لصياغة هذه التوصيات ونحن في حكومة اقليم كردستان سوف نحدد اولويات هذه التوصيات ونطلب من مجلس الوزراء تخصيص ميزانية خاصة لها بهدف معالجة مجال الطب النفسي، وان هذه المسألة تخص مجموعة من الوزارات ليس الصحة فقط وفي بعض البلدان يجتمع البرلمان لهذا الغرض وتغيير النظام الصحي يحتاج الى وقت لا يتحقق بين ليلة وضحاها.

في ذكرى جريمة قصف قلعة دزه

التحالف الكردستاني يطالب بتعويض اسر الضحايا ومحاكمة المسؤولين عن جرائم الابادة

بغداد/ المدى
اصدر التحالف الكردستاني وبمناسبة الذكرى (٣٤) لقصف النظام الدكتاتوري السابق لمدينة قلعة دزه بياناً استذكر فيه ما تعرض له اهالي المدينة من جرائم وما قدمته من شهداء جراء تصديهم الشجاع للممارسات القمعية للنظام المقبور.
وطالب البيان الذي القاه النائب عن التحالف الكردستاني الدكتور بايزيد حسن عبد الله في مجلس النواب بتعويض اسر الضحايا والشهداء ومحاكمة المسؤولين عن اقتراف هذه الجرائم.
وقال البيان "تمر اليوم ٣٤ سنة على اقتراف النظام الدكتاتوري الفاشي جريمة قصف مدينة قلعة دزه حيث اغار سرب من طائرات النظام البائد الساعة التاسعة وخمسين دقيقة من صباح ذلك اليوم بقنابل النابالم المحرمة دوليا على تلك المدينة التي لم تنم على الضيم لحظة واغرقتها في الدماء والدموع والخراب ،وكانت الحصيلة استشهاد ١٦٣ من طلاب الجامعة والنساء والاطفال والشيوخ وجرح اكثر من ٤٠٠ مواطن وهدم ١١٠ دور ومحال تجارية.
واضاف البيان ان قصف مدينة قلعة دزه من قبل النظام البائد يأتي بعد تنصله عن اتفاقية اذار المبرمة سنة ١٩٧٠ مع القيادة الكردية حيث شن اعنف هجوم غادر على مدن وقرى اقليم كردستان الامنة.ولم يرضخ سكان قلعة دزة لمشيئة النظام ولم تنل من ارادتهم اساليبه القمعية وتهديداته المستمرة وفي ٢٤-٤- ١٩٨٢ تظاهرت جماهير قلعة دزة لاستذكار شهداء القصف واستنكار جرائم النظام فتصدى لهم النظام البائد بالحديد والنار فاستشهد وجرح منهم خلق كثير وعمت المظاهرات جميع مدن وقصبات كردستان انذاك.
ومن جراء وقوف هذه المدينة بوجه الدكتاتور وانتقاما من مواقفها الشجاعة قرر النظام المقبور في سنة ١٩٨٩ ترحيل سكان المدينة ومعها منطقة بشدر تحت تبرير الحزام الامني واخلاء المناطق الحدودية وفق اتفاقية الجزائر التي تنازل الطاغية بموجبها الى نظام الشاه المقبور عن مساحات من الاراضي العراقية العزيزة وحدد النظام البائد نهاية شهر حزيران ١٩٨٩ اخر فرصة لبقاء المواطنين في بشدر وبعد ذلك تم اخلاء المنطقة وهدمت كل المباني الموجودة على ارض هذه المدينة وكذلك اخلاء وهدم كل قرى منطقة بشدر واعتبرت تلك المنطقة من المناطق المحرمة ومن يلقى القبض عليه فيها يعدم فورا.
ونظرا لما تعرضت له مدينة قلعة دزة ومنطقة بشدر من دمار ومظالم وماس فأني اطالب امام حضراتكم بتعويض اسر الشهداء والجرحى ومن هدمت دورهم ومحالهم جراء القصف وتعويض منطقة بشدر التي تعرضت للترحيل سنوات طويلة وخسروا اراضيهم وممتلكاتهم ودورهم بالاضافة الى محاكمة المسؤولين عن اقتراف هذه المذابح والجرائم واطالب الدولة بالتعاون مع حكومة اقليم كردستان باقامة مشاريع خدمية واستثمارية لانقاذ الفقراء والعاطلين عن العمل في المنطقة من الفقر والجوع والضياع.